

التاريخ: 2011/11/01

بيان صحفي صادر عن بورصة فلسطين

شركة فلسطين للتأمين تفصح عن البيانات المالية للربع الثالث من العام 2011

استلمت بورصة فلسطين البيانات المالية المرحلية الموحدة المراجعة من المدقق الخارجي المستقل لشركة فلسطين للتأمين (PICO) كما في 2011/09/30. ويمنح نظام الإفصاح الساري كل شركة مدرجة فترة شهر للإفصاح عن بيانات الربع الثالث من هذا العام مدققة من المدقق الداخلي للشركة. وقد تمّ نشر البيانات المستلمة على موقع البورصة الإلكتروني على شبكة الإنترنت (www.pex.ps)، بالتزامن مع إصدار هذا البيان، كما تمّ توزيع البيانات على شركات الأوراق المالية الأعضاء لإطلاع عملائهم عليها.

وقد أرفق مع الإفصاح موافقة الإدارة العامة على التأمين في هيئة سوق رأس المال على الإفصاح عن البيانات المالية المرحلية الموحدة للفترة المنتهية في 2011/09/30.

وقد تضمنت البيانات المالية المفصح عنها: تقرير مدقق الحسابات الخارجي حول مراجعة البيانات المالية المرحلية، قائمة المركز المالي المرحلية الموحدة، قائمة الدخل المرحلية الموحدة، قائمة الدخل الشامل المرحلية الموحدة، قائمة التغييرات في حقوق الملكية المرحلية الموحدة، قائمة التدفقات النقدية المرحلية الموحدة، إيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية (19 إيضاح)، كما قامت الشركة بالإفصاح عبر نموذج الإفصاح الإلكتروني المعتمد. ولم يتضمن الإفصاح المعلومات المطلوبة في المادة (2/37) من نظام الإفصاح الساري.

وتشير بيانات الشركة للشهور التسعة الأولى من العام 2011 إلى أن صافي ربح الفترة قبل الضريبة قد بلغ 161,150 دولار أمريكي، مقارنة مع صافي ربح قبل الضريبة بمقدار 453,108 دولار في الفترة المقابلة من العام 2010 بانخفاض بلغت نسبته **64.4%**. أما مجموع موجودات الشركة فقد بلغ في 2011/09/30 ما مقداره 31,365,823 دولار بعد أن كان 32,365,617 دولار في 2010/12/31 بانخفاض بلغت نسبته **3.1%**. وبلغ مجموع المطلوبات في 2011/09/30 ما مقداره 27,245,466 دولار بعد أن كان 28,166,096 دولار في 2010/12/31 بانخفاض بلغت نسبته **3.3%**. وقد بلغ مجموع حقوق الملكية في نهاية الربع الثالث من العام 2011 ما مجموعه 4,120,357 دولار بعد أن كان 4,199,521 دولار في نهاية العام 2010 بانخفاض بلغت نسبته **1.9%**.

وتحت فقرة "أساس التحفظ"، ورد في تقرير المراجعة لمدقق الحسابات الخارجي المستقل (إرنست ويونغ): "كما هو مشار إليه في إيضاح رقم (10) حول القوائم المالية المرحلية الموحدة المختصرة المرفقة، لم تتوصل الشركة حتى تاريخ إصدار هذا التقرير إلى تسويات نهائية مع دائرتي ضريبة الدخل والقيمة المضافة للفترة منذ التأسيس وحتى عام 2010. إن مراجعتنا لمخصص ضريبة الدخل ومخصص ضريبة القيمة المضافة كما في 30 أيلول 2011 أظهرت عدم كفايتهما. إن المبلغ الفعلي للضريبة المستحقة يتقرر بشكل نهائي بعد المفاوضات مع دوائر الضريبة، حيث أنه من الصعب تحديده حالياً في ضوء عدم وضوح تعليمات الضريبة بخصوص شركات التأمين. بالإضافة إلى ذلك وقعت الشركة خلال عام 2007 مذكرة تفاهم مع المدير العام السابق للصندوق الفلسطيني لتعويض ضحايا حوادث الطرق (الصندوق) تم بموجبها حسم مبلغ 11,187,805 شيكل إسرائيلي ما يعادل 3,007,474 دولار أمريكي من المبالغ المستحقة للصندوق. إلا أنّ الشركة وبتاريخ 6 نيسان 2009 تلقت كتاباً من رئيس مجلس إدارة الصندوق يفيد بعدول الصندوق عن هذا التفاهم ويطالب الشركة بسداد جميع المبالغ المستحقة بما فيها المبلغ الذي تم حسمه بموجب مذكرة التفاهم أعلاه. لم تقم إدارة الشركة بإعادة إثبات هذا المبلغ، حيث أنها تطالب الصندوق بالالتزام بالتفاهم الذي تم التوصل إليه. فيما لو تم إعادة إثبات هذا المبلغ من قبل الشركة ستزيد الخسائر المتراكمة كما في 30 أيلول 2011 و 31 كانون الأول 2010 بمبلغ 3,007,474 دولار أمريكي وسيزيد الرصيد المستحق للصندوق كما في 30 أيلول 2011 و 31 كانون الأول 2010 بمبلغ 3,007,474 دولار أمريكي وسيزيد الرصيد المستحق للصندوق كما في 30 أيلول 2011 و 31 كانون الأول 2010 بنفس المبلغ." وتحت فقرة "النتيجة"، أشار المدقق المستقل في التقرير نفسه إلى أنه: "بناء على مراجعتنا، باستثناء أثر ما هو وارد في فقرتي أساس التحفظ، لم تسترع انتباهنا أية أمور تجعلنا نعتقد بأنّ القوائم المالية المرحلية الموحدة المختصرة المرفقة لم يتم إعدادها، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (34)".